مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences
Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي في مدينة طرابلس

سلسبيل احمد اليعقوبي[1] و عبدالرزاق على حكم[1] و * أسامه محمد بن حامد[2]

[1] قسم الاقتصاد المنزلي ، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، ليبيا
[2] قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة،جامعة طرابلس، ليبيا

الملخص

أشار تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لسنة 2018 إلى أن النزاع المستمر في ليبيا قد أدى إلى تدهور حاله الأمن الغذائي. حيث أشار التقرير إلى أن 24 % من النازحين الليبيين غير آمنين غذائيا، وما يصل إلى 62 % معرضين لخطر الإصابة بانعدام الأمن الغذائي، وقد أشار أيضا إلى أن معظم الأسر الليبية تقوم بتقليل كميه الأغذية المستهلكة، وتتناول نفس الوجبات ولا تهتم بنوعيتها. استهدفت هذه الدراسة عينة عشوائية من مدينة طرابلس لمعرفة مدى تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي عن طريق استبانه ورقية و الكترونية تحتوي على 28 سؤال وزعت على 200 شخص منهم 49.5% إناث و 50.5% ذكور؛ أعمارهم من20 إلى أكثر من 40 سنة، حيث تم استخدام الأعمدة البيانية كأداة لتمثيل البيانات إحصائيا، بالإضافة إلى التعرف على العلاقة بين دخل وحجم الأسرة في مدينة طرابلس وبين إنفاقها على المواد الغذائية وما هي الآثار المترتبة على ذلك بالاستعانة بالبرنامج القياسي (Gretl) في تقدير دالة الإنفاق على المواد الغذائية . أشارت نتائج الدراسة إلى أن أفراد العينة يعتمدون على الأغذية النشوية بسبب رخص ثمنها، ويتجنبون الأغذية ذات القيمة الغذائية العالية لارتفاع أسعارها أو لعدم توفر السيولة الكافية لشرائها، إن ارتفاع الأسعار بسبب تدهور الحالة الأمنية قد يؤدي إلى إصابتهم بأحد أمراض سوء التغذية، وهذا طبعا يتنافى مع تعريف الأمن الغذائي والذي يعني إمكانية الوصول المادي إلى أغذية كافية ومأمونة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية. أُستنتج من هذه الدراسة أن 66% من أفرادها قد أثر سعر الغذاء على نوع الوجبة التي يتناولونها و63% قد أثر سعر الغذاء على كمية الوجبة التي يستهلكونها ، وهذا يعني أن للأسعار تأثير كبير على نوع و كمية و حجم الوجبة التي يستهلكها الأفراد، وبالتالي قد تهدد أمنهم الغذائي، وهذا يتفق مع ما أشار اليه تقرير منظمة FAO لسنة 2018 إلى أن النزاع المستمر في ليبيا قد أدى إلى تدهور حاله الأمن الغذائي. ، في حين أن حوالي 78% قاموا بتقليل استهلاك الوجبات السريعة بسبب ارتفاع أسعارها بينما 22% لم يقوموا بذلك، وهذه أحد إيجابيات ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل المتاح على الصحة العامة للمستهلكين. بالإضافة إلى نتائج دالة الإنفاق على المواد الغذائية التي أوضحت أنه عند زيادة دخل الأسرة بمقدار ألف دينار فإنها ستخصص منها (327) دينار كإنفاق استهلاكي على المواد الغذائية.

الكلمات المفتاحية:

الأمن الغذائي
ارتفاع الأسعار
حجم الأسرة
دالة الإنفاق
دخل الأسرة

The impact of high food prices on food security

Salsabil A. alyakobi [1] , Abdul Razzaq A.Hakam [1] , * Usama M. Ben hamed[2]

[1] Department of home economics, Faculty of agriculture, Tripoli University
[2] Department of Agricultural economics, Faculty of agriculture, Tripoli University

*Corresponding author:
E-mail addresses: U.benhamed@uot.edu.ly, (S. A. alyakobi) Salsabil@uot.edu.ly,(A. A. Hakam) A.hakam@uot.edu.ly

Article History : Received 02 January 2021 - Received in revised form 28 March 2021 - Accepted 04 April 2021

Keywords:
food security
high food prices
family size
the expenditure function
family income

ABSTRACT

The FAO report of 2018 noted that the ongoing conflict in Libya has led to deterioration in the situation food security situation. The reports have pointed out that 24% of Libyan migrants are food insecure and up to 62% are at risk of food insecurity. It also pointed out that most Libyan families are reducing the amount of food consumption and are now eating the same meals without taking much care about the quality of the food. The study has targeted a random sample from Tripoli, city to determine the impact of high food prices on food security by paper and an electronic questionnaire containing 28 questions distributed to 200 people, Where 49.5% females and 50.5% males, ages are from 20 to more than 40 years old, Where the data columns were used as a tool for statistical data, in addition to identifying the relationship between income and family size in the city of Tripoli and their spending on food goods and what are the implications of that, using the econometrics program (Gretl) in estimating Food expenditure function. The study pointed out that these individuals rely on starchy foods because of cheap prices; they avoided food with high nutritional value because of high prices or lack of money to purchase them. Rising prices due to deterioration of the security situation may lead to one of the diseases of malnutrition and this of course, is contrary to the definition of food security, which should care of reaching financially to adequate, safe and nutritious food to meet their nutritional needs for an active and healthy life. The study concluded that 66% of its members were affected by the quality and 63% were affected by quantity of the meal they consume because of its high price. Which means that the prices have a massive impact on quality, quantity and the size of the individuals consumed meal, thus it may threatens their food security, and this agrees with what FAO report in 2018 noted, that the ongoing conflict in Libya has led to a deterioration on food security .Also 78% of those questioned in the survey have reduced the consumption of fast food because of the high prices, while 22% of them did not do so, and this is one of the advantages of rising prices and low affordable income on consumers public health. In addition to the results of the expenditure function on food goods, which indicated that the increase in the family's income by one thousand dinars, it will allocate (327) dinars as consumer spending on food goods.

المقدمة

يعتبر الغذاء الحاجة الرئيسية الأولى للإنسان، وبسبب نقصانه مشاكل اقتصادية واجتماعية و سياسية، ولقد شهد التاريخ عدة أزمات لحقت باقتصاديات عديدة نتيجة نقص الغذاء، و إلى يومنا هذا مازالت مشكلة الغذاء تثير قلق العديد من السياسيين والاقتصاديين والاجتماعي [1]. إن التغيرات الاقتصادية والسكانية تؤدي إلى حدوث تغيرات جذرية في العادات الغذائية وبالتالي في الحالة التغذوية لفئات المجتمع المختلفة. وقد شهد الوطن العربي تغيرات عميقة في أنماط التغذية السائدة نتج عنها تغيرات في نوعية مشاكل سوء التغذية ومعدلات انتشارها في دول الإقليم [2]. تساهم جميع الأحداث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقلبات الأسعار، حيث إن التوترات في شمال أفريقيا تؤخر وصول الواردات وتحد من الطلب العالمي عليها. [3] و الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية متعددة، على الرغم من أن الصدمات والصراعات الجوية والاقتصادية قد عززت معظم الأسعار المرتفعة، وحتى مع استقرار أوضاع السوق الدولية بشكل عام ،فقد تضخمت فواتير الواردات الغذائية في البلدان التي تعتمد على الاستيراد بسبب انخفاض قيمة العملة وارتفاع تكاليف الشحن والزيادة العامة في حجم الواردات الكلي في البلدان التي ظل الإنتاج فيها غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة،لقد كانت تكاليف الواردات الأعلى عاملاً رئيسياً وراء معدلات التضخم الحاد في أسعار المواد الغذائية،أيضا الصدمات الجوية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في أجزاء عديدة من العالم[4] . وغالبا لا يؤثر ارتفاع سعر الغذاء على المنتج الذي يحتفظ بجزء من إنتاجه لأسرته ولكنه يؤثر سلبيا على المستهلك الذي يتحمل دائما أية زيادة في أسعار الغذاء أو مستلزمات إنتاجه، وعلى المدى البعيد فإن زيادة دخل المنتج للمواد الغذائية سوف يكون حافزا له على التوسع في الإنتاج، مما يخلق مزيدا من فرص العمل ويقلل من معدلات البطالة في المجتمع،وقد تحدث التفاعلات الاقتصادية انخفاضا حادا في أسعار بعض المواد الغذائية، مما يؤدي إلى إفلاس بعض المنتجين الذين لن يتوفر لهم المقدرة المالية على مواجهة الانخفاض في أسعار منتجاتهم، وقد يخرج البعض منهم تماما من دائرة الإنتاج ويتوقف عن ممارسة أنشطته الاقتصادية. [2] ،ووفقا للبنك الدولي، فإن أفقر الناس ينفقون ما يقرب من ثلاثة أرباع دخلهم علي الأغذية الأساسية، وعدم قدره هؤلاء الناس علي تحمل الغذاء الكافي يؤدي إلى الجوع وسوء التغذية وربما إلى المجاعة قال أمارتيا سن Amartya Sen الحائز علي جائزة نوبل للإقتصاد في عام 1998، أن المجاعات ليست سببها النقص في الغذاء فحسب، ولكن عجز الكثير من الناس عن شرائها. [5]

إن الأمن الغذائي هو الوضع القائم عندما يكون لجميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى أغذية كافية ومأمونة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية و تفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية" [6]، وعلى الرغم من استقرار أوضاع السوق الدولية بشكل عام ،فقد تضخمت فواتير الواردات الغذائية في البلدان التي تعتمد على الاستيراد بسبب انخفاض قيمة العملة وارتفاع تكاليف الشحن والزيادة العامة في حجم الواردات الكلي في البلدان التي ظل الإنتاج فيها غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة. [7] ، فقد أصدرت منظمة الأغذية و الزراعة تقريرا عن خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام 2018 الذي كان مفاده أن 49٪ من الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي هم من كبار السن أو الأطفال و 630 ألف شخص في حاجة إلى مساعدة متعلقة بالأمن الغذائي و انه يوجد 181000 نازح، 24٪ منهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ولا تزال ليبيا تعاني من تأثير الأزمة السياسية التي طال أمدها ، مما يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف وتشريد وتدهور عام لظروف معيشة الناس وانخفاض توافر الأغذية وقابليتهم لتحمل تكاليفها، واستمرار انخفاض توفر الخدمات، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية. [8]

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة ارتفاع أسعار السلع الغذائية و علاقتها بالأمن الغذائي ومعرفة واقع الحياة المعيشية لعينة من المجتمع الليبي من ناحية نقص السيولة و انعدام الأمن الغذائي و أثرهما على الحالة التغذوية و الصحية، بالإضافة إلى التعرف على العلاقة بين دخل

وحجم الأسرة في مدينة طرابلس وبين إنفاقها على المواد الغذائية وما هي الآثار المترتبة على ذلك.

المشكلة البحثية: تعاني الأسرة الليبية عموما كما هو حال الأسرة في مدينة طرابلس من ارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية ومنها الغذائية قد يكون السبب في هذا الارتفاع هو تدني قيمة العملة وارتفاع نسبة التضخم في الأسعار بشكل عام مما يتطلب وجود دخول عالية للأسرة لكي تتمكن من إشباع حاجاتها خصوصا بالإنفاق على المواد الغذائية، ويمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال المحاولة للوصول إلى حلول مناسبة للتساؤلات الآتية:-

1/ ما مدى تأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي ؟

2/ هل هناك علاقة لدخل الأسرة وحجمها في الإنفاق على المواد الغذائية وما هي نوع تلك العلاقة؟

3/ ما هي الأمور الواجب مراعاتها من اجل التوفيق بين دخل الأسرة وترشيد الإنفاق على المواد الغذائية في ظل الارتفاع في أسعار المواد الغذائية في ليبيا بشكل عام؟.

فرضيات البحث:

1/ الارتفاع في أسعار المواد الغذائية يؤثر سلبا على الأمن الغذائي للأسرة .

2/ يؤثر حجم الأسرة ودخلها على مقدار الإنفاق على مجموعة المواد الغذائية، أي عند حدوث أي زيادة في عدد أفراد الأسرة ودخلها يؤثر ذلك في زيادة مقدار إنفاقها على المواد الغذائية والعكس صحيح.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في هدفين رئيسيين وهما:-

1/ تسليط الضوء على مشكلة ارتفاع أسعار السلع الغذائية و علاقتها بالأمن الغذائي ومعرفة واقع الحياة المعيشية لعينة من المجتمع الليبي من ناحية نقص السيولة و انعدام الأمن الغذائي و أثرهما على الحالة التغذوية و الصحية.

2/ التعرف على العلاقة بين دخل وحجم الأسرة في مدينة طرابلس وبين إنفاقها على المواد الغذائية وما هي الآثار المترتبة على ذلك من خلال استخدام الأساليب القياسية والإحصائية الحديثة في تحليل تلك العلاقة والتعرف على المشاكل التي تقف أمام تلك الأسر ووضع الحلول المناسبة لها.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات التي تتعلق بالظاهرة المدروسة بواسطة استبانه ورقية و إلكترونية، تم توزيعها على عينة عشوائية لمجموعة أشخاص من مدينة طرابلس عام 2018، بلغ عددهم 200 شخص و قد تكونت الإستبانة من صفحتين تحتوي على 28 سؤال، ولقد تم استخدام الأساليب الإحصائية القياسية العلمية في تحليل الاستبيان لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير لأسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي، وأيضا تحليل إنفاق الأسر وذلك عن طريق الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (SPSS) والبرنامج القياسي (gretl) للوصول إلى النتائج الدقيقة وتفسيرها بما يخدم أهداف البحث.

مصادر البيانات: تمت الاستعانة بعدة أدوات في الحصول على بيانات البحث وتجميعها من اجل تحليلها وتفسيرها وكان من أهم تلك الأدوات والوسائل هي:-

1/ استمارة الاستبيان الموزعة على عينة البحث.

2/ المصادر النظرية والوثائق ذات العلاقة بموضوع البحث.

أولا: مفهوم الأمن الغذائي:

لقد حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير منذ مؤتمر التغذية والزراعة سنة 1943 ، ومنذ ذلك الوقت تمت إعادة تعريف المفهوم على أنه "الحصول على قدر كاف ومستقر من الغذاء لكل شخص" وكانت الخطوة التالية في خمسينيات القرن العشرين هي إنشاء وكالات ثنائية من قبل البلدان المانحة مثل الولايات المتحدة وكندا لشحن فوائضها الزراعية إلى البلدان المحتاجة، وبحلول ستينيات القرن العشرين كان هناك إدراك متزايد بأن المعونة الغذائية يمكن أن تعرقل بالفعل التقدم الذي أحرزته البلدان في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي ولد مفهوم الغذاء مقابل التنمية في عام1963 إلا أن فترة السبعينيات عرفت أزمة الغذاء، ولمواجهة ذلك وضعت كثير من الدول خطط تأمين لضمان الحصول على الإمدادات الغذائية، مما أدى إلى تعزيز التنسيق بين المنظمات المانحة وتحسين سبل رصد الحالة على أرض الواقع في البلدان المستقبل، وبالتالي أعيد تعريف مفهوم الأمن الغذائي في مؤتمر الأغذية العالمي في روما سنة 1974على أنه "توافر إمدادات غذائية عالمية كافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار. [9] ، وفي عام 1986نشر البنك الدولي تقريره تحت عنوان "الفقر والمجاعة" الذي عرف فيه الأمن الغذائي بأنه " وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية "، فقد تركز تعريفه على الديناميات الزمنية لانعدام الأمن الغذائي. وعرض التمييز بين انعدام الأمن الغذائي المزمن، المرتبط بمشاكل الفقر المستمر أو الهيكلي وانخفاض الدخل، وانعدام الأمن، الناجم عن الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو النزاعات . [10]

مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية ، هو توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة." ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا. وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب الفاو أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية، وما رافقها من تحرير التجارة الدولية في السلع الغذائية.

ثانيا: المصطلحات المرتبطة بالأمن الغذائي :

لا يزال مفهوم الأمن الغذائي يتداخل إلى حد كبير مع طائفة من المصطلحات التي تقترن به أو تتشابه معه مما زاد من صعوبة الباحثين في إيجاد تعريف موحد وملائم، ومن هذه المصطلحات هي:

1-الفجوة الغذائية:

هي مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه من الغذاء، وبالتالي فهو تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يلجأ ويسعى إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج. [11]

الفجوة الغذائية= الاستهلاك الغذائي-الإنتاج الغذائي المحلي

2- .الاكتفاء الذاتي :

هناك لبس بين مفهوم الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، لذا من الضروري التفرقة بين المصطلحين، فالاكتفاء الذاتي هو قدرة أي بلد على توفير السلع الغذائية الأساسية لكل السكان، من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة

لإنتاج المواد الغذائية محليا. بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية. ويقصد بها قدرة الدولة على الاعتماد الكلي على الإمكانيات الخاصة للبلد في إنتاج كل حاجاته الغذائية داخل البلد. [12] ،فالاكتفاء الذاتي مفهوم يمكن قياسه، وذلك بنسبة الإنتاج المحلي إلى الاستهلاك الوطني على الشكل التالي:

الاكتفاء الذاتي= الإنتاج الوطني/ المتاح من الغذاء**100x**

لذلك يمكن النظر إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي باعتباره أضيق من مفهوم الأمن الغذائي حيث يسعى الأول على عدم اللجوء إلى العالم الخارجي، ومحاولة التخلي عن الاستيراد، بينما يسعى الثاني إلى قياس قدرة الدولة على توفير غذاء ملائم لمواطنيها، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد، وهناك أمثلة عن هذه الحالات كالهند، واندونيسيا والسعودية، حيث اكتفت بإنتاجها الوطني، خاصة في ميدان الحبوب في الحالة الأولى، واليابان والنرويج مثلا في الحالة الثانية. وبالتالي لا يعتبر الاكتفاء الذاتي ضمانا لتحقيق الأمن الغذائي في أغلب الأحيان، فهو مفهوم سياسي أكثر منه مفهوم اقتصادي.

3- أمان الغذاء:

قامت منظمة الصحة العالمية بتعريف أمان الغذاء على انه "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا، موثوقا به، وصحيا، وملائما للاستهلاك الآدمي" . [13]

4- انعدام الأمن الغذائي:

هو الحالة التي يفتقر فيها الأشخاص إلى إمكانيات الوصول إلى الكميات الكافية من الأغذية المأمونة والمغذّية لضمان نمو وتنمية طبيعيين وحياة مفعمة بالنشاط والصحة، قد يأتي نتيجة عدم توفر الأغذية أو عدم كفاية القدرة الشرائية أو التوزيع غير الملائم أو استخدام الأغذية بشكل غير مناسب على صعيد الأسر. ويعتبر انعدام الأمن الغذائي إلى جانب تقهقر أوضاع الصحة والإصحاح وممارسات الرعاية والإطعام غير المناسبة،الأسباب الأساسية للحالات التغذوية السيئة. وقد يكون انعدام الأمن الغذائي مزمنا أو موسميا أو انتقاليا. [7]، فبالتالي فإن الأمن الغذائي هو تحفيز قدرات وفعل منسق وعمل هادف لحل معضلات محددة فرضها واقع زراعي صناعي ،اجتماعي واقتصادي في بلد ما أو في منطقة جغرافية معينة، وبالإمكان تحديد مفهوم الأمن الغذائي ليشمل ضمان توفير بعض السلع الغذائية في الأسواق المحلية على مدار العام، وبأسعار مناسبة، وذات قيمة غذائية تكفل للإنسان بقاءه حيا وتمكنه من أداء مهامه الاقتصادية بصورة صحيحة مناسبة، مما سبق يمكن تعريف (الأمن الغذائي) بأنه قدرة مجتمع ما على توفير الأمن الغذائي وضمان حد أدنى الغذاء بانتظام، عبر إنتاج السلع الغذائية محلياً وتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات لاستخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج الغذائي الذاتي، بدون أي تعقيدات أو ضغوطات من أي مصدر كان .

ثالثا: ارتفاع أسعار المواد الغذائية و أثرها على الأمن الغذائي أسعار المواد الغذائية المرتفعة تعد مشكلة بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تضطر إلى استيراد الكثير من المواد الغذائية لإطعام سكانها وسوف تكون البلدان أيضا عرضة للتأثر إذا كان لديها ارتفاع في معدلات التضخم، ومحدودية في احتياطيات العملات الأجنبية، و عندما تكون عملاتها المحلية منخفضة مقابل الدولار الأمريكي؛ ويقول البنك الدولي إن 44 مليون شخص وقعوا في براثن الفقر والجوع في البلدان النامية نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية. [3]

ما تشهده أسعار المواد الغذائية من تقلبات كبيرة في الأسواق العالمية، وخاصة ما حدث بعد بداية القرن الحادي والعشرين بقليل، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً جنونياً مما أثر على المخزون الاستراتيجي لكثير من بلدان العالم الإسلامي والعربي، وما زالت الأسعار حتى الآن لم تصل إلى حد الاستقرار فهي في تغير مستمر، بل في ارتفاع مستمر، وهو ما يمثل التحدي الأكبر لبلدان العالم الثالث، فهي مطالبة بإيجاد التمويل اللازم لشراء المواد الغذائية وتأمينها مع تأمين المخزون الاستراتيجي داخل الدولة مثلاً لو أرادت أن تنتج المواد الغذائية الأساسية من مواردها المتاحة، ووفق المعطيات الحالية من انخفاض مستويات الإنتاجية وضعف استعمال تقنيات التكنولوجيا الحديث في الإنتاج الزراعي وضعف الحوافز والسياسات الزراعية التي تشجع الإنتاج . لقد أشارت دراسات عدة إلى ارتفاع أسعار الأغذية كأحد العوامل الممكنة التي ساهمت في تفاقم الشكاوى التي أشعلت الحركات الاحتجاجية في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011 أولاً في تونس ثم في بلدان أخرى في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وإن جميع بلدان الربيع العربي هي مستوردة صافية للأغذية، مما يعني أن سكانها يتأثرون بشكل كبير بالارتفاع العالمي في أسعار الأغذية عامي 2008 -2011 وإذ ترافق ذلك مع مستويات عالية من البطالة،مما أدّى إلى زيادة مطّردة في تكلفة العيش وإلى تقويض مستويات المعيشة، الأمر الذي اعتبر أنه فاق انعدام الأمن الغذائي في الإقليم. [7]

إن أكثر الفئات تأثرا بارتفاع أسعار المواد الغذائية هم أولئك الذين ينفقون نسبه كبيره من دخلهم علي الغذاء (50-80 ٪ من الفقراء)، وشراء المزيد من المواد الغذائية عوضا عن بيعها، ولديهم القليل من استراتيجيات التكيف المتاحة لهم، وقد يواجهون مزيدا من التخفيض أو الخسارة في الإيرادات النقدية؛ ويشمل ذلك فقراء الحض، والفلاحين الريفيين، والرعاة، وكثير من صغار المزارعين (عاده ما ينتج 20 % منهم فائضا يكفي لتصنيفهم كبائعين صافيين)(de Pee et.al,2010)، وتنفق الأسر ذات الدخل المنخفض نسبة أعلى من دخلها على الغذاء مقارنة بما تفعله الأسر ذات الدخل المرتفع. [14]

كانت هذه الفئة أكثر عرضة بالفعل لأن نظامهم الغذائي أقل تنوعًا و بالتالي لديهم مخاطر أكبر للإصابة بالأمراض وتدهور الحالة الصحية ولكن في العديد من البلدان، حتى الطبقة المتوسطة، والذين يعيشون علي 6-10 دولارات للفرد الواحد في اليوم ، معرضون للخطر، لان الغذاء لا يزال يمثل 35-65 ٪ من نفقاتهم وفي العديد من البلدان النامية، يعيش 80 %من السكان على اقل من 10 دولارات للفرد في اليوم بالتالي، فان ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأزمة الاقتصادية العالمية يؤثران على غالبيه السكان في البلدان النامية حيث تشير الأدلة المتوفرة من الأزمة الاقتصادية الآسيوية في أواخر التسعينات وكذلك من أفريقيا إلى أنه كلما ارتفعت الأسعار، قللت الأسر المعيشية من استهلاك المواد الغذائية الأكثر تكلفة، وعادةً ما تكون الأغذية من مصدر حيواني (اللحوم والدواجن والبيض واللبن والحليب)، والفاكهة والخضروات التي تعتبر مصادر جيدة للمغذيات عالية الجودة ويتبع ذلك انخفاض في حجم وتواتر الوجبات. [15]

تستجيب الأسر لارتفاع أسعار المواد الغذائية عن طريق تناول

المزيد من الوجبات الغذائية الرتيبة ذات النوعية الغذائية المنخفضة، حيث تؤكل المنتجات الأقل طزاجة، كالأسماك واللحوم الخالية من الدهون ، والقليل من الفواكه والخضراوات الغنية بالمغذيات الدقيقة الأساسية، حيث يتم البحث عن أرخص مصادر السعرات الحرارية، لهذا يتعرض المستهلكين الذين يغيرون أنماطهم الغذائية بسبب ظروفهم المالية، الى اضطرابات معقدة مرتبطة بالتغذية، والتي يمكن الإشارة إليها بطريقة مبسطة، مثل الإفراط في التغذية و خاصة ذات السعرات الحرارية العالية ونقص التغذية خاصة المكونات الغذائية الوقائية النشطة بيولوجيا مثل الفيتامينات و المعادن . [14]، يستهلك الفقراء عادة أقل من 2100 سعر حراري في اليوم يؤدي ذلك إلى سوء التغذية المزمن والحاد للأطفال، وانخفاض وزن المواليد، والرضاعة الطبيعية دون المثلى، ونقص المغذيات الدقيقة مما يؤدي إلى وفاة 3.6 مليون أم وطفل في سن ما قبل المدرسة كل عام، وهو ما يمثل 35 %من جميع وفيات الأطفال قبل سن المدرسة و 11%من عبء المرض العالمي ويكلف الحمل الصعب والأمراض الناجمة عن سوء التغذية البلدان النامية 30 مليار دولار سنويا [16]، إن التحول من نظام غذائي متنوع غني بالمغذيات الدقيقة إلى نظام يعتمد على المواد الغذائية عالية الكربوهيدرات و هي استجابة شائعة للتراجع في الدخل وذلك لأن معظم الأغذية الأساسية (مثل الأرز والذرة و الكسافا) أرخص بكثير من الفواكه والخضراوات والأطعمة الحيوانية المصدر.

ارتفاع فاتورة الغذاء للأسر التي تشتري المواد الغذائية بشكل صافي قد يؤدي بهم ذلك إلى استبدال الأغذية الحيوانية الغنية بالمغذيات الدقيقة و البقوليات والفاكهة والخضروات بالمواد الغذائية النشوية والأغذية المصنعة وتخفيض متوسط عدد وجبات الطعام و كمية الطعام المستهلكة وبالتالي تقليل مدخول المغذيات الدقيقة بين الفقراء عندها سيتعرض الفقراء للغاية لاستهلاك منخفض السعرات الحرارية. عدم كفاية المدخول الغذائي والمرض هما أحد الأسباب المباشرة لسوء التغذية و يؤدي عدم كفاية استهلاك الغذاء إلى زيادة التعرض للأمراض المعدية، والتي بدورها يمكن أن تمنع الجسم من امتصاص الغذاء الكافي. تنبع هذه الأسباب المباشرة من عدم كفاية الوصول إلى الغذاء الآمن والفعال، وضعف ممارسات تربية الأم والطفل وعدم كفاية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، والمرافق الصحية المأمونة والخدمات الصحية. إن انعدام الأمن الغذائي وسوء الصحة وممارسات الرعاية غير المثلى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر [16]، قد تقلل الأسر أيضًا من الإنفاق على الأطعمة الأساسية، مثل السكر والزيت والملح، ومن ثم يتم تقليل كمية المغذيات الأساسية، ولا سيما المغذيات الصغرى، قبل تقليل استهلاك الطاقة و هذا يؤدي إلى زيادة انتشار وشدة حالات نقص المغذيات الصغرى و بالتالي تؤثر على الصحة بشكل سريع مع تغير استهلاك الغذاء. [17]

رابعا: توزيع الدخل والإنفاق

الإنفاق كبديل للدخل عند دراسة توزيع الدخول، وقد يكون هذا المجموع في الواقع أكثر تعبيراً عن مستوى الرفاهية لأنه مؤشر جيد لما يتمتع به الفرد (أو الأسرة)من استهلاك فعلي.

1/ اثر الأسعار على توزيع الدخول: يمكن للأسعار أن تلعب دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخول، فنظراً لاختلاف النمط الانفاقي للفئات المختلفة تتأثر تلك الفئات بدرجة متفاوتة بالتغير الذي طرأ على أسعار سلعة معينة تبعاً لما تخصصه تلك الفئة من دخلها للإنفاق على تلك السلعة، فالفئات الدخلية

ان توزيع الدخل بين الأفراد يبين مدى العدالة التي يتمتع بها المجتمع، فالعبرة في التنمية الاقتصادية ليست تنمية الدخل القومي فحسب إنما العبرة في كيفية توزيع هذا الدخل بين الأفراد فقد يزداد الدخل القومي ولا يزيد دخل غالبية الأفراد مما يؤدي إلى عدم رفاهية المجتمع.

أظهرت العديد من الدراسات الحديثة التي شملت بلداناً نامية كثيرة أن النمو الاقتصادي الذي شهدته الدول النامية صاحبته عموماً زيادة في التفاوت في توزيع الدخول وأصبح واضحاً بأنه ليس هناك ما يبرر الاعتقاد القائل بان النمو الاقتصادي السريع يؤدي إلى تحسن ظروف الجميع، بل لقد ظهر بأنه خلال عملية النمو الاقتصادي تراجعت بعض الفئات الفقيرة لا في حصصها النسبية من الدخول فحسب وإنما حتى في المستويات المطلقة لدخولها. إن دراسة الدخل والتعرف على توزيع الإنفاق والدخل على الأفراد وعلى المجموعات وغيرها يعتبر أمراً هاماً ومساعداً للدولة في التخطيط لإزالة الفوارق الشاسعة وغير المتجانسة بين الدخول، كل فرد في المجتمع له دخله الخاص الذي يشبع له حاجاته الاقتصادية والاجتماعية ويطلق على هذا الدخل اسم الدخل الفردي، ومن مجموع دخول الأفراد يتكون الدخل القومي، وتقتضي دراسة توزيع الدخول تحديد مفهوم الدخل بدقة ووضوح مما يضمن سلامة مقارنة بيانات توزيع الدخول سواء كانت تلك المقارنة بين فترات زمنية أو بين فئات سكانية أو بين بلدان مختلفة. يعرف الدخل عادة بما يحققه الفرد (أو الأسرة)خلال فترة سنة واحدة حيث أن هذه الفترة تغطي جزءاً كبيراً من التذبذب في الدخول. [18] ، وبما أن الهدف الرئيسي عادة من دراسة توزيع الدخول هو في الواقع تقدير توزيع السكان حسب مستويات الرفاهية التي يتمتعون بها ينبغي أن يغطي مفهوم الدخل كل ما تحققه الأسرة من دخول مباشرة نقدية أو عينية ودخول غير مباشرة تحصل عليها بشكل سلع وخدمات تقدم لها من قبل الدولة أو من مؤسسات خاصة لا تبتغي الربح مجاناً أو بأسعار مخفضة [19] ، لكن عند التطبيق العملي يصعب إن لم يتعذر تقدير الدخول حسب المفهوم الواسع أعلاه خاصة في الدول النامية لعدم توفر البيانات الكافية عن حجم الدخول غير المباشرة التي يحققها الفرد أو الأسرة وصعوبة تحديد حصة كل فرد من هذه الدخول، حتى بالنسبة للدخول المباشرة تعترض عملية تقديرها صعوبات كثيرة في تلك الدول وذلك لأن البعض يعتبر دخله موضوعاً شخصياً والبعض الآخر يتخوف من استخدام البيانات الخاصة بدخولهم لأغراض الضريبة كما أن الكثيرين من أصحاب الدخول غير المحدودة كالمزارعين وأصحاب المحلات التجارية والصناعية والخدمات الصغيرة لا يملكون سجلات يمكن من خلالها تقدير دخولهم بدقة، لهذا فإن درجة دقة بيانات الدخل عامة وفي الدول النامية خاصة تكون محدودة وتميل عادةً إلى التحيز نحو الأسفل، وبالتالي فإنه في كثير من الأحيان يؤخذ مجموع

المنخفضة تتأثر بتغير أسعار السلع الضرورية بدرجة اكبر من تأثر الفئات الدخلية المرتفعة ذلك لان الفئات الأولى توجه نسبة اكبر من دخولها لشراء السلع الضرورية مقارنة بالفئات الدخلية المرتفعة، والعكس صحيح بالنسبة للسلع الكمالية حيث تأثير تغيير أسعارها اكبر على الفئات الدخلية المرتفعة لان هذه الفئات توجه نسبة اكبر من دخولها لشراء تلك السلع لهذا تعمد بعض الدول إلى امتصاص جزء من دخول الفئات الدخلية المرتفعة عن طريق رفع أسعار السلع الكمالية من خلال فرض رسوم جمركية وضرائب وهوامش

ربح عالية عليها، ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بدعم أسعار السلع الضرورية وخاصة المواد الغذائية الأساسية كالدقيق والأرز والسكر ...وبهذا تسحب الدولة جزءاً من دخول الأغنياء وتدعم دخول الفقراء محققة بذلك عدالة اكبر في توزيع الدخول.

2/ دوال أنجل:- توضح العلاقة الدالية بين الدخل والإنفاق على سلعة أو مجموعة سلعية معينة وعند التعبير عن الإنفاق الكلي كبديل للدخل فنعني دالة انجل (العلاقة الدالية بين الإنفاق الكلي والإنفاق على سلعة معينة أو المجموعة السلعية [20] ، وتعود تسمية هذه الدوال إلى العالم الإحصائي الألماني أرنست انجل احد

ابرز رواد تحليل بيانات المسح الأسري وأول من اشتق القوانين التطبيقية التي تحدد العلاقة بين الدخل وبعض أوجه الإنفاق ، ويمكن التعبير عنها كالأتي:

$$Eij = F(Yj) \qquad (1)$$

Eij : تمثل مقدار إنفاق الأسرة j على السلعة i .

Yj : تمثل الإنفاق الكلي للأسرة j .

وتتخذ دوال انجل صيغا عديدة لتحديد شكل وطبيعة العلاقة بين إنفاق المستهلك على سلعة معينة ودخله، ويمكن التوصل إلى تحديد هذه الصيغ من خلال تحليل بيانات مسوحات ميزانية الأسرة.

وهناك عدة صيغ لدوال انجل تم اختيار أهمها:

أ- الدالة الخطية

$$Eij = b0 + bi\,Yj + Uij \qquad (2)$$

ب - الدالة اللوغاريتمية

$$Log\ Eij = b0 + bi\ Log\ yi + uij \qquad (3)$$

3/ المرونة الاتفاقية: تعرف المرونة الاتفاقية بأنها مدى استجابة الطلب على سلعة معينة أو مجموعة سلعية للتغيرات الحاصلة في الإنفاق وتمثل احد أهم المؤشرات التي تستخدم في تحليل الاستهلاك لأنها تعكس ردود فعل المستهلك تجاه التغيرات الحاصلة في إنفاقه وعن طريق المرونة الاتفاقية يمكن معرفة طبيعة السلعة ودرجة أهميتها للمستهلك فالسلع الضرورية تكون قيمة معامل المرونة اقل من الواحد الصحيح [21] ، كلما انخفض معامل المرونة دل على إشباعا أعلى من السلعة لذلك تكون قيمة هذا المعامل تميل للانخفاض في السلع الضرورية وخاصة الغذائي لأنها تمتاز بمستوى إشباع اكبر في حين يزداد معامل المرونة في السلع الكمالية وذلك لمحدودية مستويات الإشباع فيها، حيث يتم حساب المرونة وفق الصيغة الآتية:

$$Log\ Eij = b0 + b1\ Log\ yj + ui \qquad (4)$$

Ni : b1

Ni : تمثل المرونة الاتفاقية b1 : تمثل الميل الحدي للاستهلاك

E : تمثل متوسط الاستهلاك (الإنفاق). Y : تمثل متوسط الدخل.

النتائج و المناقشة : من خلال نتائج الاستبيان الموزع على عينة البحث العشوائية والتي تضمنت 200 شخص من سكان مدينة طرابلس عام 2018، والذي بلغ عددهم 200 شخص وقد احتوى الاستبيان على 28 سؤال، وباستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية العلمية في تحليل الاستبيان لمعرفة ما إذا كان هناك تأثير لأسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي، وأيضا تحليل إنفاق الأسر، تم الحصول على النتائج الموضحة بالأسلوب البياني والرياضي التالي:

أولا:- ارتفاع أسعار المواد الغذائية و أثره على الأمن الغذائي

يلاحظ من الأشكال (1، 2,3) أن أكثر من 50% من أفراد عينة الدراسة من الذكور، كما أن 73% منهم أعمارهم ما بين 21-41 سنة و أن قرابة 31% منهم متزوجين و هذا يعطي نتائج أدق في الحصول على معلومات حول تأثير أسعار المواد الغذائية على الأمن الغذائي مقارنة بالأشخاص الغير متزوجين أو صغار السن ، كما بين الشكل (4) أن كل أفراد عينة الدراسة من الليبيين.

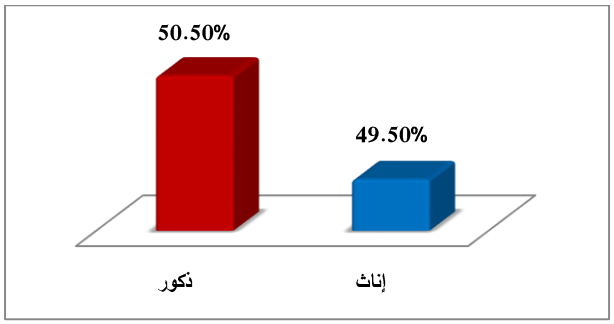

شكل(1) جنس أفراد عينة الدراسة

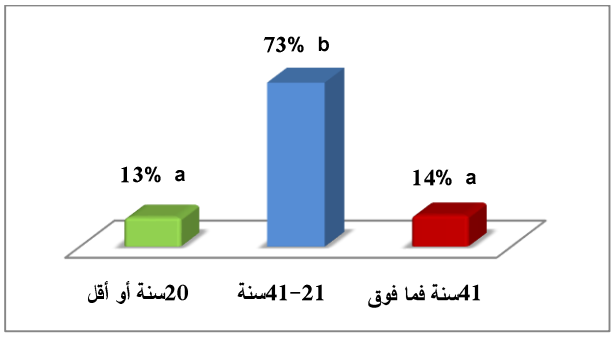

شكل(2) أعمار أفراد عينة الدراسة بالسنوات

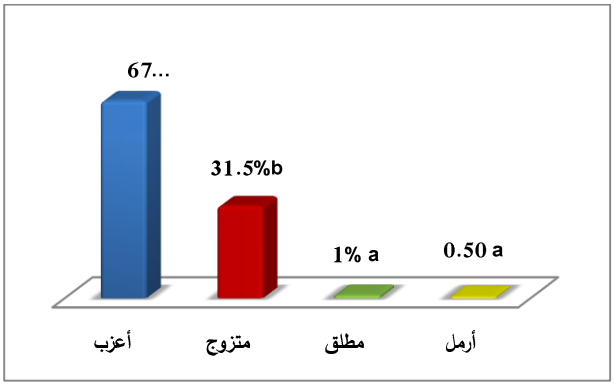

شكل(3) الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة

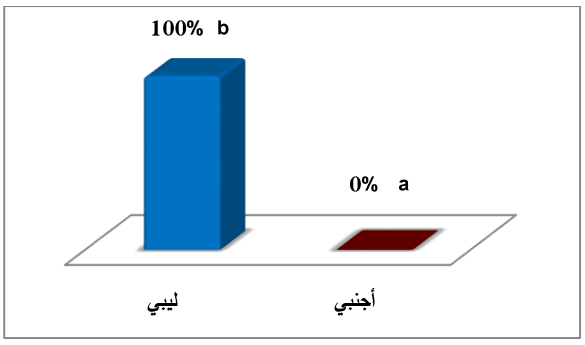

شكل (4) الجنسية لأفراد عينة الدراسة

ملاحظة: الأعمدة في جميع الأشكال البيانية (1–21) التي تشترك في نفس الحروف لاتوجد بينهم فروق معنوية عند مستوى معنوية 5%.

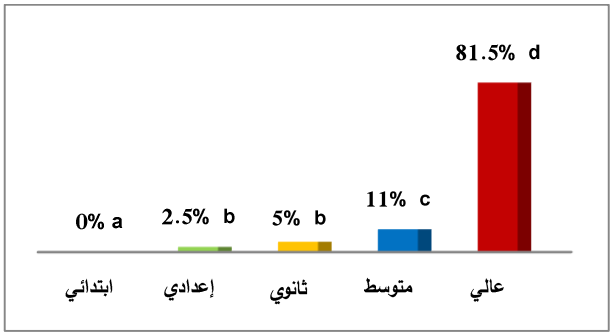

شكل (5) المستوى التعليمي لأفراد عينة الدراسة

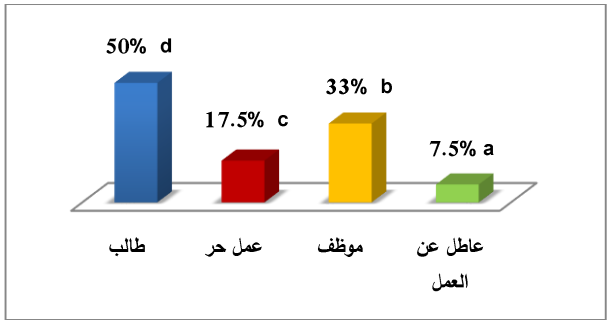

شكل (6) المهنة لافراد العينة

نلاحظ من الشكل (5) أن معظم أفراد عينة الدراسة مستواهم التعليمي عالي و هذا يضمن أن نتائج هذه الدراسة يمكن الاعتماد عليها و الأخذ بها حيث أن الدراسة معتمدة على تعبئة الاستبيان بطريقة رسمية و دقيقة، كما أن ما يقارب عن 50 % من أفراد العينة طلبة و7.5% عاطل عن العمل كما وضحه شكل (6).

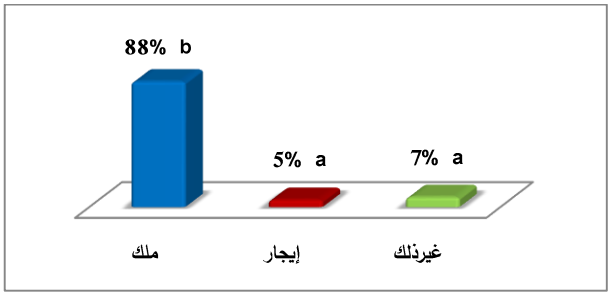

شكل (7) نوع السكن لأفراد عينة الدراسة

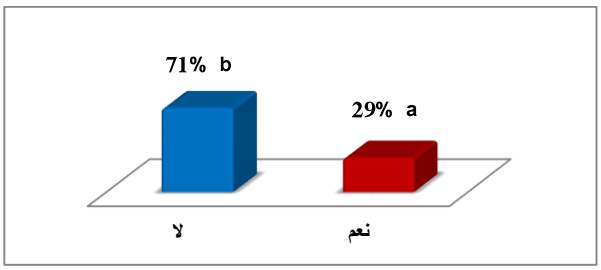

شكل (8) أرباب الأسر لأفراد عينة الدراسة

ومن خلال النظر إلى الشكل (7,8) نجد أن أكثر من 85% من أفراد العينة هم ملاك لمساكنهم أن ما نسبته 5% فقط منهم يسكنون في مساكن مؤجرة، وأن 71% منهم يعتبرون أرباب أسر.

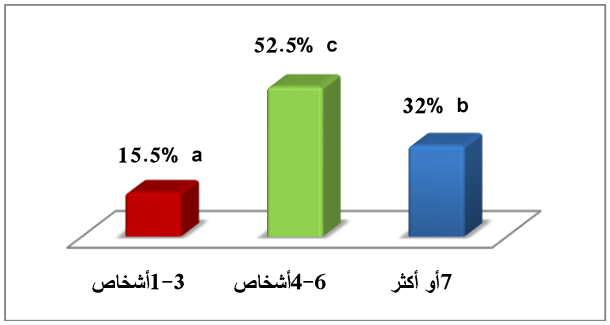

شكل (9) عدد أفراد الأسرة لأفراد عينة الدراسة

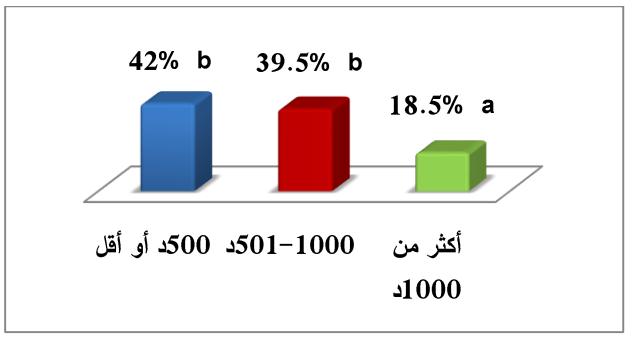

شكل (10) المبلغ المالي القابل للسحب في الشهر لأفراد عينة الدراسة

نلاحظ من الشكل (9,10) بأن أكثر من 50% من عدد أفراد الأسرة في عينة الدراسة يتراوح ما بين 4-6 أشخاص ، وأن أكثر من 40% من أفراد العينة يتمكنون من سحب 500 دينار أو اقل من حساباتهم شهريا نظرا لنقص السيولة بالمصارف.

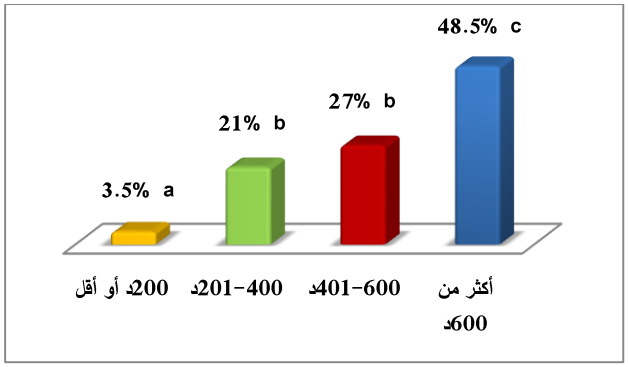

شكل(11) ما ينفقه أفراد عينة الدراسة شهريا

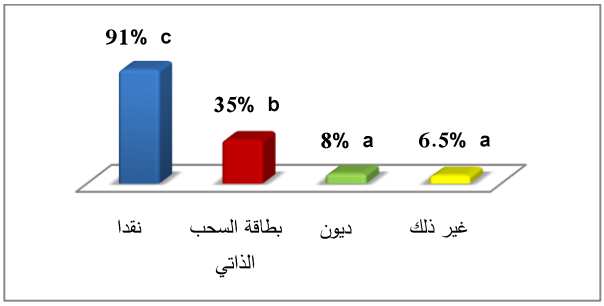

شكل (12) طريقة سداد أفراد عينة الدراسة لقيمة الغذاء

يلاحظ من الشكل (11,12) أن ما يقارب عن 50% من أفراد العينة ينفقون أكثر من 600 دينار شهريا على المواد الغذائية، وأن 91% من أفراد عينة الدراسة يقومون بتسديد قيمة الغذاء نقدا، و ذلك لأنهم لا يملكون بطاقة السحب الذاتي؛ و نتيجة لنقص السيولة فإن النقود المخصصة لشراء الغذاء تنفذ قبل الحصول على مبالغ أخرى مما يؤثر على القدرة الشرائية لديهم و يؤثر على أمنهم الغذائي.

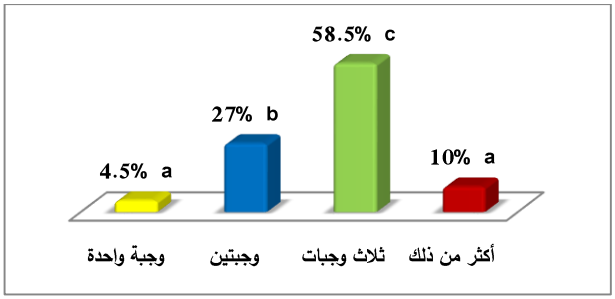

شكل (13) عدد الوجبات التي يتناولها أفراد عينة الدراسة خلال اليوم

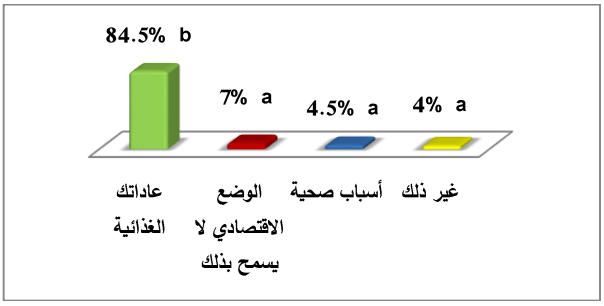

شكل (14) أسباب تناول أفراد عينة الدراسة لهذا العدد من الوجبات

يلاحظ من الشكل (13، 14) أن 58.5% من أفراد العينة يتناولون ثلاث وجبات يوميا وذلك بسبب عاداتهم الغذائية بينما حوالي ربع أفراد عينة الدراسة قد قاموا بتقليل عدد الوجبات خلال اليوم، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يؤدي إلى عدم حصولهم على احتياجاتهم الغذائية اليومية و بالتالي هذا قد يعرضهم للإصابة بأحد أمراض سوء التغذية الناتجة عن نقص العناصر الغذائية.

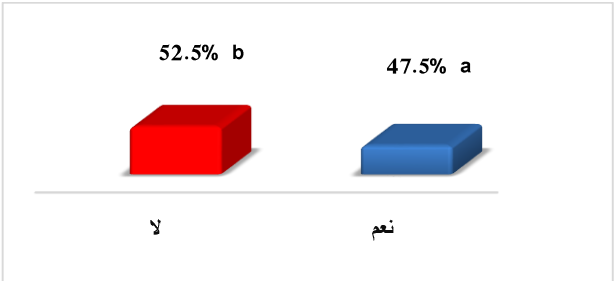

شكل (15) نسبة أفراد عينة الدراسة الذين قاموا بتصغير حجم الوجبة المعتادة خلال الأشهر الإثنى عشر الماضية بسبب عدم وجود المال الكافي

يلاحظ من الشكل (15) أن قرابة نصف أفراد عينة الدراسة قد قاموا بتقليل حجم الوجبة التي يتناولونها بسبب عدم و جود المال الكافي؛ وهذا يؤثر طبعا على الاحتياجات اليومية من العناصر الغذائية لديهم و بالتالي يمكن أن يؤدي إلى إصابتهم بأحد أمراض سوء التغذية.

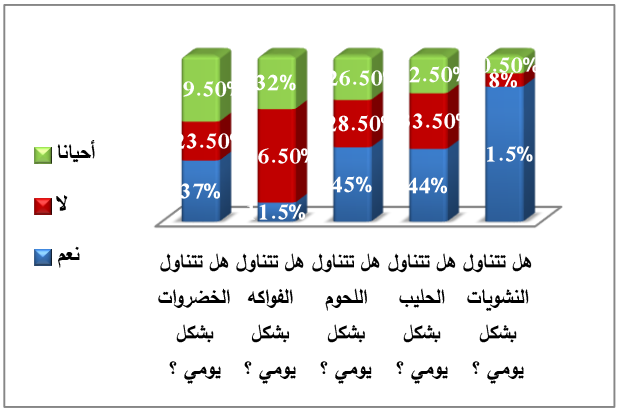

شكل(16) نسبة تناول بعض الأغذية المغذية لأفراد عينة الدراسة

بالنظر إلى الشكل (16) نجد أن معظم أفراد العينة يتناولون أغذية منخفضة القيمة الغذائية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة بالأغذية المغذية كاللحوم و الفواكه و الخضروات و الحليب و التي قد ارتفعت أسعارها بشكل مفاجئ ، نتيجة للظروف التي تمر بها البلاد خلال السنوات الأخيرة و التي قد أثرت بشكل كبير على الأمن الغذائي لأفراد عينة الدراسة.

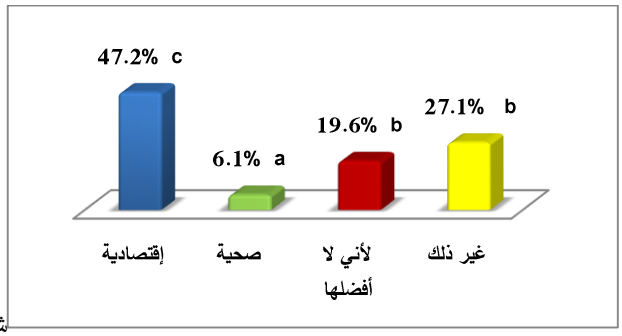

شكل (17) أسباب عدم تناول أفراد عينة الدراسة للأغذية المغذية

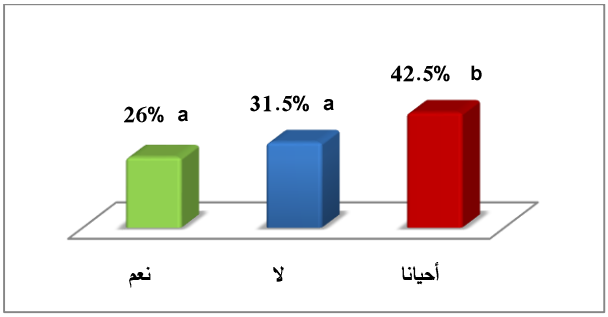

شكل (18) نسبة أفراد عينة الدراسة الذين قاموا بشراء الأغذية ذات الجودة المنخفضة قليلة التكلفة بسبب عدم وجود المال الكافي

نلاحظ من الشكل (17,18) أن ما يقارب عن نصف عينة الدراسة تشير إلى أن الأسباب الاقتصادية قد أثرت تأثيرا كبير على نوعية و كمية الأغذية المغذية التي يتناولونها يوميا، وأن 26% من أفراد عينة الدراسة يقومون بشراء الأغذية ذات الجودة المنخفضة قليلة التكلفة بسبب عدم وجود المال الكافي رغم أن هذا سيعرضهم لخطر الإصابة ببعض أمراض سوء التغذية و خاصة الأسر الفقيرة أو التي دخلها محدود.

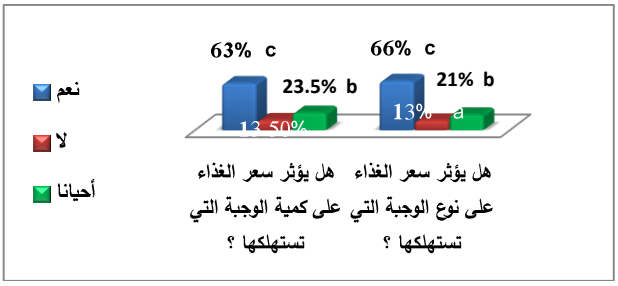

شكل (19) نسبة أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا بأن سعر الغذاء يؤثر على نوع و كمية الوجبة التي يستهلكونها

يلاحظ من الشكل (19) أن 66%و 63% من أفراد عينة الدراسة يؤثر سعر الغذاء على نوع و كمية الوجبة التي يستهلكونها على التوالي، و هذا نتيجة لارتفاع الأسعار مما يؤثر على حصول الفرد على احتياجاته اليومية من العناصر الغذائية و الذي يعرضهم لخطر الإصابة بأحد أمراض سوء التغذية.

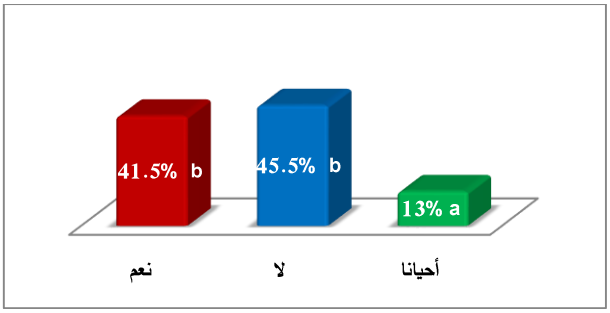

شكل (20) نسبة أفراد عينة الدراسة الذين شعروا بالقلق بسبب انتهاء غذائهم قبل حصولهم على المال لشراء المزيد

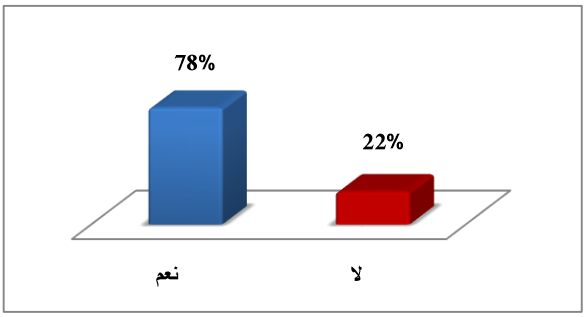

شكل (21) نسبة أفراد عينة الدراسة الذين قاموا بتقليل في أحد الأيام استهلاكهم للمشروبات، العصائر والوجبات السريعة بسبب ارتفاع أسعارها

الشكل (20) يوضح أن 41.5% من أفراد عينة الدراسة يشعرون بالقلق من انتهاء الغذاء الذي يستهلكونه بسبب نفاذ النقود و هذا دليل على أنهم معرضين لانعدام الأمن الغذائي، كما يلاحظ من الشكل (21) أن 78% من أفراد العينة قد قاموا بتقليل استهلاك المشروبات الغازية و العصائر و الوجبات السريعة و هذه إحدى إيجابيات ارتفاع أسعار المواد الغذائية حيث أنه ينصح بالتقليل من هذه المواد لما لها من تأثير ضار على الصحة بوجه عام .

ثانيا/ نتائج قياس و تحليل أثر الدخل في الإنفاق على المواد الغذائية: تم اختيار الدالة التي تتلاءم مع البيانات التي تم الحصول عليها من استمارة الاستبيان فقد وقع الاختيار على دالتين من الدوال وهي الدالة الخطية (L) والدالة اللوغاريتمية المزدوجة (D.L)، وان عملية اختيار الدالة الملائمة استندت على نوعين من المعايير:-

النوع الأول / المعيار الاقتصادي والمتمثل بالمرونة الاتفاقية.

النوع الثاني / المعيار الإحصائي والمتمثل بالمؤشرات الإحصائية التالية:-

1- الخطأ المعياري (S.E) 2- معامل التحديد R^2 3- اختبار T

وتم تحليل البيانات بأسلوب الانحدار باستخدام برنامج (Gretl) لتقدير دوال الإنفاق على المواد الغذائية استنادا على البيانات الموضحة في الجدول رقم (1).

جدول (1) متوسط حجم الدخل ومتوسط الإنفاق ومتوسط حجم لأسرة لعينة الدراسة

الفئة		متوسط الدخل	متوسط حجم الأسرة	متوسط الإنفاق
500 د أو أقل		458.7302	5.238095	442.0635
600	–	550	5.13333	397.3333
800	–	701.5152	4.909091	540.1515
1000	–	869.3548	5.741935	591.9355
1200	–	1120.833	5.416667	679.1667
1400	–	1269.231	5.615385	676.9231
1600	–	1475	5.238095	750

ملاحظة /

1- الفئة: هي عبارة عن مستويات دخل الأسرة القابل للسحب في الشهر.

2- متوسط الدخل: تم حسابه (مجموع دخول الأسر القابلة للسحب حسب الفئة مقسوما على عدد الأسر لنفس الفئة).

3- متوسط حجم الأسر: هو عبارة عن مجموع عدد أفراد الأسر مقسوما على عدد الأسر في نفس الفئة.

4- متوسط الإنفاق: هو عبارة عن مجموع إنفاق الأسر على عدد الأسر في نفس الفئة.

جدول (2) اختيار أفضل دالة إنفاق على المواد الغذائية لعينة الدراسة

نوع الدالة	B^1	S.E (B^1)	T	Ni	R^2
الدالة الخطية (L)	0.32	0.04	7.16	0.51	0.93
الدالة اللوغارتمية (D.L)	0.514	0.080	6.46	0.51	0.91

من خلال النظر للنتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (2) نجد أن المرونة الاتفاقية على المواد الغذائية بالنسبة للدالتين (الخطية واللوغاريتمية) كانت مطابقة للنظرية الاقتصادية حيث أن المرونة الاتفاقية تقل عن الواحد الصحيح ولذلك تصنف المواد الغذائية ضمن السلع الضرورية ، وقد كانت الدالتين تتمتع بأفضل قيمة لمعامل (R^2)، ويمكن اعتبار الدالة الخطية (L) أفضل دالة لأنها تمثلت بأفضل اجتياز لاختبار (T) وأيضا قيمة (R^2) ، وكذلك تبين من الجدول رقم (2) أن النتائج المتحصل عليها والمتمثلة في الإنفاق على المواد الغذائية في ضوء المعيار الاقتصادي الذي تمثله المرونة الاتفاقية (Ni) والتي بلغت قيمتها(0.51) وبما أن هذه النتيجة اقل من الواحد الصحيح وهذا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية من حيث تصنيفها من السلع الضرورية ، ولان هذه النتيجة بعيدة عن الصفر فهذا دليل على أن المستهلك لا زال يعاني من نقص الإشباع من السلع الغذائية ، أما الميل الحدي للإنفاق للسلع الغذائية قد بلغ (0.32) وهذا يعبر عن أهمية السلع الغذائية لدى المستهلك واعتبارها من أولوياته من ناحية الإنفاق.

نتائج تقدير دالة الإنفاق على المواد الغذائية: يبين النموذج الآتي دالة الإنفاق على المواد الغذائية والمقدرة حسب عينة البحث والمتمثلة بالجدول (1):

$$E = b0 + b1\ X1 + b2\ X2$$

حيث أن: E : تمثل الإنفاق

b0 : تمثل الإنفاق المستقل عن الدخل

b1 : تمثل الميل الحدي للإنفاق

b2 : تمثل معامل متغير حجم الأسرة.

X1 : تمثل الدخل (القابل للسحب شهريا)

X2 : تمثل حجم الأسرة

$$E = 174.92 + 0.327\ X1 + 20.042\ X2$$

T (0.600) (7.167) (0.360)

$R^2 = 0.93$ F = 26.95

يتضح من النموذج أن قيمة الاستهلاك المستقل عن الدخل (b0) ما يعادل (174.92) دينار، والتي تعني بان الاستهلاك الشهري للمواد الغذائية لأسر العينة بغض النظر عن مستوى الدخل، وبالنظر إلى قيمة T المحسوبة نجد أن كلا من (t b0) و (t b2) تعتر غير معنوية عند مستوى معنوية 5% على عكس (tb1) والبالغة قيمتها (7.167) التي تعتبر معنوية عند مستوى معنوية 5%.

ويتضح من النموذج أيضا أن الميل الحدي للاستهلاك على المواد الغذائية قد بلغت قيمته (0.327)، وهذا يعني انه عند حصول زيادة في دخل الأسرة بمقدار ألف دينار سيخصص منها (327) دينار كإنفاق استهلاكي على المواد الغذائية والباقي (673) دينار سيتم إنفاقه على الجوانب الحياتية الأخرى وادخار قسم منه، أما قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.93) وهذا يعني أن 93% من التغيرات التي تحصل على الإنفاق يكون مسئولا عن شرحها التغيرات التي تحصل في الدخل وحجم الأسرة والباقي (7%) يكون مسئولا عنها متغيرات أخرى خارج النموذج، وبلغت قيمة F (26.95) وهذا يعني معنوية النموذج ككل.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا/ الاستنتاجات:

1. من خلال ما تم توضيحه في الأشكال البيانية السابقة (1-21) أُستنتج من هذه الدراسة أن 66% من أفرادها قد أثر سعر الغذاء على نوع الوجبة التي يتناولونها و63% قد أثر سعر الغذاء على كمية الوجبة التي يستهلكونها وهذا يعني أن للأسعار تأثير كبير على نوع و كمية و حجم الوجبة التي يستهلكها الأفراد و بالتالي قد تهدد أمنهم الغذائي، أما 78% قاموا بتقليل استهلاك المشروبات، العصائر و الوجبات السريعة بسبب ارتفاع أسعارها بينما 22% منهم لم يقوموا بذلك.

2. من خلال تقدير دالة الإنفاق على المواد الغذائية تم استنتاج الآتي:-

أ. بلغت قيمة الاستهلاك المستقل عن الدخل (174.92) دينار، والتي تعني بان الاستهلاك الشهري للمواد الغذائية للأسرة بغض النظر عن مستوى الدخل.

ب. الميل الحدي للاستهلاك على المواد الغذائية قد بلغت قيمته (0.327)، وهذا يعني انه عند حصول زيادة في دخل الأسرة بمقدار ألف دينار سيخصص منها (327) دينار كإنفاق استهلاكي على المواد الغذائية.

ت. قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (0.93) وهذا يعني أن 93% من التغيرات التي تحصل على الإنفاق يكون مسئولا عن شرحها التغيرات التي تحصل في الدخل وحجم الأسرة والباقي (7%) يكون مسئولا عنها متغيرات أخرى خارج النموذج، وبلغت قيمة F (26.95) وهذا يعني معنوية النموذج ككل.

ثانيا: التوصيات

1) العمل على تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال تهيئة المناخ المناسب لممارسة الأعمال بتقديم المحفزات الكافية وتقليص المخاطر بما يضمن توجيه الموارد المالية نحو هذا القطاع الهام.
2) تعزيز الاستثمار في البحث والتقنية الزراعية، وتحديث أنماط الإنتاج الزراعي التقليدية، وتطوير التصنيع الزراعي.
3) العمل على رفع كفاءة وفعالية القنوات التوزيعية للمواد الغذائية لتحقيق تدفق مستدام من واردات الغذاء إلى الأسواق المحلية بأقل تكلفة ممكنة بما يخفف من حدة مخاطر الأسعار والإمدادات خاصة في وجود تقلبات أسعار الغذاء العالمية.
4) تحقيق الأمن الغذائي للمجتمع لمواجهة المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية.
5) توعية المواطنين بترشيد الاستهلاك حسب إمكانياتهم المتاحة.
6) ينبغي على الحكومة السعي لإيجاد حلول في كيفية تقديم الدعم للمواطن في الإنفاق على السلع الاستهلاكية خصوصا الضرورية منها مثل المواد الغذائية، وأيضا العمل على تحسين الوضع المعيشي للأسر الليبية وذلك بتحسين دخولهم.
7) إجراء المزيد من الدراسات و البحوث حول أثر الدخل في الإنفاق على المواد الغذائية في ظل ارتفاع الأسعار وعلاقته بالأمن الغذائي.

المراجع

[1]- قطاب، فالحة. 2012. اشكالية الامن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية. رسالة ماجستير.كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الشلف، الجزائر.200 صفحة.

[2]- أمين، عزت. 1999. العوامل الاقتصادية و الاجتماعية المؤثرة في استهلاك الغذاء.في:مصيقر، عبدالرحمن.الغذاء و التغذية. اكاديميا انترناشيونال، بيروت، لبنان، صفحات 171-181.

[3]- برنامج الاغذية العالمي ، يكتب :ارتفاع أسعار المواد الغذائية: عشرة أسئلة وإجاباتهم
http://ar.wfp.org/stories/17830.[Accessed 24 May2018]

[4]- FSIN.2018.global report on food crisis 2018.FSIN.FAO, IFPRI, WFP. .Istanbul ،Turkey.195 pages.

[5]- Stoeckel, A. 2008. High food prices:causes, implications and solutions. Rural industries research and development corporation,100(8):4-22

[6]- HLPE.2012. Social protection for food security. Committee on World Food Security, Rome, Italy.pp:21-39

[7]- منظمة الأغذية و الزراعة و منظمات أخرى.2017.حالة الأمن الغذائي في العالم بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام و الأمن الغذائي. منظمة الأغذية و الزراعة، روما، إيطاليا .118صفحة.

[8]- FAO.2018.Humanitarian response plan 2018. United Nations, Rome, Italy.pp:1-2

[9]- Marion Napoli, Towards a Food Insecurity Multidimensional Index (FIMI), Master in Human Development And Food Security, Roma. 2011,P. 718.

[10]- World Bank. Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries. (Washington DC. 1986).p1.

[11]- عميش عائشة،2014، واقع الأمن الغذائي: مؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية- دراسة حالة الجزائر. . ص..

[12]- أبو بكر عبد الله سليمان الطيب .2009 . الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي . مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد 3 . ص1 .

[13]- عبد السلام، محمد السيد.1998 ، الأمن الغذائي للوطن العربي. الكويت: عالم المعرفة.

[14]- Lo,Y.T; Y.H.Chang; M.S.Lee and M.L.Wahqvistm. 2009. Health and nutrition Economics: diet costs are associated with diet quality. Asia pacific journal of clinical nutrition, 18(4): 599-60.

[15]- De pee, S; H.J.Brinkman; P.Webb; S.Godfrey; I.Darton-hill; H.Alderman; R.D.semba; E.Piowz; W.martin and bloem.2010.how to ensure nurtrition Security in the global economic crisis to protect and enhance development of young children and our common future. The journal of nutrition supplement,140(2):139-141.12.

[16]- FAO.Int.2010. Impact of the Financial and Economic Crisis on Nutrition Policy and Programme Responses. [online] Available at: http://www.fao.org/ag/agn/nutrition/docs/Impact of the financial and economic crisis on nutrition.pdf. [Accessed 19 April 2018]

[17]- Brinkman, H.J; S.de Pee; I.Sanogo; L.Subran and M.W.Bloem.2010.High food prices and the global financial crisis have reduced access to nutritious food and worsened nutritional status and health. The journal of nutrition,140(1): 154–159.

[18]- النجفي حسن. 1977. القاموس الاقتصادي، بغداد. مديرية مطبعة الادارة المحلية.

[19]- الدليمي، محمد مناجد .1995. قياس تفاوت الدخل في العراق، رسالة دكتوراه في الاحصاء، جامعة بغداد.100.

[20]- النجفي، سالم توفيق وعبد المجيد، أحمد فتحي. 2008. اثار السياسات الكلية على الفقر في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

[21]- الحبيب، فايز ابراهيم. 2000، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، الرياض.